# الحدود السياسية ماهيتها – نشأتها وتطورها-ووظائفها

**إعداد**

**أ.د / حسام جاد الرب**

**أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا**

**كلية الآداب- جامعة أسيوط**

**ماهية الحدود:**

لم يكن الإنسان يعرف حين انتشر على سطح الأرض حدوداً فاصلة بين جماعاته وقبائله التي كانت تشتغل بالحرف البدائية مثل الصيد والجمع والالتقاط وتتجول في مساحات واسعة في ذلك الزمن البعيد.

والحدود في اللغة تعني الفاصل أياً كان هذا الفلصل، خطاً أو منطقة متسعة من الأرض.

ومعنى الحدود المصطلح عليه في الجغرافيا السياسية هي الخطوط التي تحدد الأبعاد الجغرافية للدولة ورقعتها المساحية كدولة مستقلة ذات سيادة والتي عندها تنتهي سيادة وقوانين دولة لتبدأ سيادة وقوانين دولة أخرى. ويدخل ضمن إطار هذه الحدود المسطحات المائية التي تشرف عليها أراضي الدولة والتي تعرف بالمياه الإقليمية، كما يدخل فيها طبقات الجو العليا التي تغطي أرضها ومياهها الإقليمية فيما يعرف بالمجال الجوي.

أي أن الحدود موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتين وتنتهي عند هذه الحدود نفوذ كل منهما وقوانينها.

وهذه الحدود ترسم على خرائط لتبين مساراتها بين الدولتين المتجاورتين، على الطبيعة، تحدد بأسلاك شائكة أو علامات من قطع الأحجار تغرس في الأرض، وهناك نقاط حراسة على مسافات متباعدة على طول الحدود، وهناك أيضا نقاط جمارك حيث يسهل عبورها، ولكل دولة على الجانبين نقاط جمارك خاصة بها، وتقع على مسافات قريبة من الحدود على الجانبين

ويخلط الكثير من السياسيون والمؤرخون بين التخوم **Frontiers** والحدود **Boundaries** ويعتبرونهما مترادفان ولكن في الحقيقة هناك اختلاف بين المصطلحين فالتخوم **Frontiers** هي مساحات من الأرض، بينما الحدود عبارة عن خطوط ويستخدم بعض الجغرافيين كلمة تخوم على أنها مناطق الحدود تم تمييزاً لها عن كلمة الحدود التي تعني في نظرهم خطوط الحدود، ولكن المعنى اللغوي لا يؤدي إلى هذا التمييز.

والتخوم بمفهومها المتعارف عليه هي عبارة عن مناطق حدية فاصلة كانت أكثر شيوعاً في الماضي خاصة في العصور القديمة والوسطى، وكانت مناطق التخوم تظهر غالباً في المناطق بين مجال نفوذ الدول الكبيرة مثل مناطق التخوم بين الدول العربية الإسلامية والدول البيزنطية، وبين الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية الرومانية حين كانت هناك مساحات كبيرة وكثيرة من سطح الأرض خالية بسبب عدم صلاحيتها لسكني الإنسان في تلك الأوقات، مثل الصحاري والغابات والمستنقعات. فمثل هذه المناطق كانت تترك على أساس أنها حواجز واقية، ومن خلالها وفي ظل حمايتها تستطيع الأمم والشعوب أن تنظم نفسها سياسياً، وهذه الأراضي غالباً ما تكون مناطق انتقال وتداخل

بين أراضي وشعوب مختلفة. ولا شك أنه مع تزايد كثافة السكان، وتقدم وسائل المواصلات والاتصالات، وقيام الدولة المركزية القادرة على ممارسة سيادتها الكاملة على الإقليم، ومع زيادة معلومات الإنسان الجغرافية عن سطح الأرض وتقدم فن المساحة، كان لا بد أن تنكمش مناطق التخوم وتتحول إلى خطوط حدية لا يتعدى عرضها سنتميترات، لذا فهي على عكس التخوم، حيث لا تصلح لسكنى الناس ولا يمكن أن تكون مناطق انتقال

وتعد الحدود السياسية أكثر الموضوعات شيوعاً في الجغرافيا السياسية على الرغم من أن الاهتمام بها قد أخذ ينحسر منذ الستينيات من القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى قلة المنازعات في أكثر مناطق العالم انشغالاً بالجغرافيا السياسية وهي أوروبا وأمريكا الشمالية إلا أن الأوضاع كانت مختلفة في النصف الأول من القرن العشرين في أوروبا، عندما كانت مشكلات الحدود قضيته محورية في السياسة الدولية

ولولا هذه الحدود الواضحة لتحول النظام الحالي للدول إلى حالة من الفوضى، حيث يستحيل بدونها معرفة مكان انتهاء سيادة دولة ما وابتداء سيادة الأخرى، فكما يقول بوجز **Bogges, S.W** فإن خط الحدود هو الذي يحد ر لملايين الناس اللغة التي ينطقون بها والمناهج والأفكار التي يتعلمها أطفالهم في المدارس، والكتب والجرائد والمجلات التي يمكن أن يشتروها ويقرؤها ونوع النقود التي يتعاملون بها، والأسواق التي يشتروا منها ويبيعوا فيها، بل وربما نوع المأكولات والمشروبات التي يتناولونها. كما أن هذا الخط هو الذي يحد د الجيش الذي يستخدم بين صفوف هؤلاء الناس، والتراب الذي سيدافع عنه هذا الجيش

والحدود ظاهرة نتجت من قيام القوميات المرتبطة بالوحدات السياسية وتعقيداتها الطبيعية والبشرية. وليس للحدود شخصية متميزة عن الوحدات السياسية فالحدود مرتبطة بعلاقات الدول بعضها مع بعض فالحدود كظاهرة جغرافية طبيعية وبشرية لا يمكن النظر إليها على أنها حقيقة جغرافية وضعتها الطبيعة على الخرائط ولا على أن ها حقيقة سياسية أو اجتماعية معتمده على الإرادة الحرة للإنسان فحسب، لأن خطوط الحدود من تفكير الإنسان نتيجة عوامل متعددة أنشأتها وتتداخل فيها عوامل طبيعية وبشرية. فالحدود ظاهرة سياسية واجتماعية تعتمد على اختيار الإنسان ورغبته وقد تكون رغبة مفيدة

ولكن في العصور الحديثة تغير الأمر إلى جعل الحدود خطوطاً محددة معينة على خرائط وأحياناً على الطبيعة بل وتعدى الأمر في وضعها في معاهدات واتفاقيات دولية وأصبحت هذه الحدود تسمى الحدود السياسية **Political Boundaries** أو الحدود الدولية **International Boundaries** وانقضى العهد الذي كانت فيه الغابات أو المستنقعات حدوداً فاصلة بين الدول. ويرجع السبب في تغيير الحدود من مناطق إلى مجرد خط فاصل إلى الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدها العالم يوماً بعد يوم وهذا بدورة انعكس على حاجة الدول إلى المزيد من الأراضي لاستغالها في أطعام الأفواه الجديدة التي تتزايد كل يوم. فقد دفعت هذه الحاجة الدولة إلى استغلال مناطق التخوم أو تلك المناطق المحايدة التي كانت تتدرج فيها سيادة الدولتين المتجاورتين، ولهذا تغير مفهوم الحدود في العصر الحديث.

**نشأة الحدود وتطورها:**

لم تعرف الجماعات البشرية القديمة حدوداً بالمعنى المتعارف عليه في العصر الحالي ذلك أن ظهور الوحدات السياسية (الدول) بحدودها أمر حديث العهد.

وقد مرت فكرة تحديد الحدود وتخطيطها بمراحل قبل أن تصل إلى شكلها الحالي، وارتبط ذلك بنشأة الدول وتطورها منذ بداية العصور التاريخية

**المرحلة الأولى:**

ففي بداية التاريخ البشري حيث كان الإنسان يعيش في قبائل وجماعات بشرية، أو حتى قبل ذلك في العصور البدائية حيث ينتقل صياداً وراء الحيوان أو جامعاً لقوته وحين كان مجال التنقل فسيحاً – لم تكن هناك صدامات بين السكان لقلتهم ولا تساع المساحة الأرضية التي ينتقلون فيها فكانت الحدود غامضة، ولم تكن هناك مشاكل لما نسمية اليوم حدوداً سواء كان خطوطاً أو مناطق . وكانت بعض القبائل البدائية تنظر إلى نهايات أراضيها نظرة تقديس، كما كانت هذه القبائل تضع أحجاراً لتعين نهايات حدودها ثم تقوم بنقل هذه الأحجار إلى مناطق أخرى

**المرحلة الثانية:**

حين تكاثر السكان وبدأ الإنسان يعمل بحرفة رعي الحيوان وينتقل وراء الكلأ وهي مرحلة أكثر كثافة في السكان وأكثر تقدماً. وهذه المرحلة هي مرحلة التنقل والاختلاط وفي هذه الفترة نجد العناصر البشرية يمكن وصفها بأنها جماعات نصف متحضرة ونجد الحدود في هذه المرحلة متسعة وخالية نسبياً من السكان بالنسبة لمركز التجمع وهو مركز الحكومة. وتنتقل هذه المنطقة بفعل الإنسان من مكان إلى آخر حسب قوة القبائل المجاورة أو ضعفها، وتقترب الحدود من شكلها الحالي لا من حيث التخطيط بل من حيث الحدود لمناطق تخضع لنفوذ حكومة معينة فتوضع "مناطق الحدود" وفي هذه الفترة بدأت تظهر ما يعرف بالدول الحاجزة **Buffer states** وفي هذه المرحلة كانت الحدود وهي الفواصل بين الجماعات، تكاد تكون خالية من السكان.

وعندما عرف الإنسان الزراعة وبدأ ارتباط الجماعات بالأرض، زادت أسباب الاستقرار ونشأت القرى، زاد الاتصال بين الجماعات المتجاورة، وازدادت تبعاً لذلك أسباب العلاقات فيما بين هذه الجماعات، كما ازدادت أسباب المنازعات، وكان لابد من عقد اتفاقيات وانتهي الأخذ والرد إلى إنشاء ما يعرف "بالمناطق الفاصله" أو "التخوم" **Frontier Areas** تفصل بين هذه الجماعات، وظلت هذه تحدد العلاقة بينها، ثم بين الدول في العصور القديمة والوسطى، وعاشت في هذه التخوم جماعات بقصد الحراسة وصلت في تنظيمها إلى درجة "الإمارة " ومنها إمارة "الغساسنة" التي كانت تحمي الدولة البيزنطية من الشرق وإمارة المناذرة في الحيرة وكانت تحمي الدولة الفاسية من الجنوب الغربي، وكانت هذه الإمارات تقوم بصد القبائل الرعوية التي كانت تهدد الدولتين.

وفي الأراضي السهلية حيث لا توجد أراضي مرتفعة يمكن الاعتماد عليها كمناطق للدفاع، تشتد حاجة الإنسان للحصون والقلاع التي تحميه من الاعتداءات الخارجية، وقد اتخذت الحصون الدفاعية التي أقامها الإنسان في أول الأمر شكل حوائط وأسوار، مثال ذلك سور الصين العظيم الذي أقامه الصينيون على الأطراف الشمالية لبلادهم

لصد غارات المغول والتتار التي كانت تتدفق على الصين من أراضي الاستبس التي تقع في وسط آسيا، ومن أمثلتها أيضاً الحائط الذي بناه الرومان عند الأطراف الشمالية لإنجلترا لصد الإسكتلنديين الذين كانوا يغيرون على أرضي الرومان من جهة الشمال ويهددون الإنجليز، ومن أمثلتها أيضاً الحائط الذي بناه الرومان بين نهري الراين والدانوب لصد الجماعات الجرمانية التي كانت تغير على الدولة الرومانية، ومنها الحائط الذي بناه الرومان لسد الثغرة الموجودة بين البحر الأسود وبين جبال الكربات وذلك لحماية الإمبراطورية الرومانية من غزوات البرابرة.

**المرحلة الثالثة:**

وهي مرحلة حديثه حين زاد عدد السكان بشكل كبير وأصبح لا بد من إيجاد خط وسط منتصف هذه المنطقة أو ضمها لإحدى القوتين المتجاورتين وقد ظهرت في هذه المرحلة "الحدود" وتم تعيينها على الخرائط ولم يتم تخطيطها على الطبيعة إلا في بعض الأحوال أو الأماكن . فمعظم الحدود المبينة على الخرائط ليست موضحة بخطوط أو حواجز على سطح الأرض. وفي العصر الحديث تم تحديد الحدود على الخرائط بوضوح وحدثت الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالحدود وأصبحت لها مشكلات معقدة هذا والحدود سواء كانت خطاً أم منطقة لها عرض وطول وهي أي الحدود – منطقة احتكاك بين نظامين قانونيين وتعني الحدود في هذه المرحلة الأخيرة– الخطوط التي تعين الحد الخارجي للدولة وبداخلها تباشر الدولة سيادتها، ولكن هذه الحدود لا تعني شيئاً بالنسبة للإنسان كفرد وإن كان لها معنى خطير بالنسبة للإنسان كعنصر في الجماعة الدولية فهو لا يتمكن من عبورها إلا بعد إجراءات معينة من حكومته لأنه عند هذه الحدود ينتهي اختصاص دولة ويبدأ اختصاص دولة أخرى.

**وظائف الحدود:**

إن أهم وظيفة للحدود السياسية هي مسألة تعيين سيادة الدولة من الناحية الجغرافية، أي تحديد المدى الجغرافي الذي تبسط عليه الدولة سيادتها لتبدأ بعده سيادة دولة أخرى. ومن المعروف في علم السياسة وفي القانون الدولى كيف أن السيادة تشكل عنصراً من عناصر تكوين الدولة وأن الغلاف الذي يحفظ هذه السيادة ويحددها هو الحدود.

ويمكن أن نجمل أهم وظائف الحدود في النقاط التالية:

**١ -الدفاع عن الدولة وتوفير الأمة للشعب**

وهذه تشترك فيها العديد من المصالح الحكومية مثل:

**الحجر الصحي:** وهو مراقبة ومنع دخول الأمراض والأوبئة الخطرة على حياة السكان، ولهذا فإن دور وزارة الصحة هو إنشاء المعازل الصحية والتي يوضع فيها القادمون من البلاد والذين يشك في أنهم ينقلون معهم بعض الأوبئة الفتاكة. من أجل ذلك قامت الدول بالمساعدة في إنشاء نظام دولي لإصدار شهادات صحية دولية يجب على كل مسافر أن يحملها حتى لا يتعرض إلى الحجر الصحي عند قدومه إلى موانى الدولة القادم إليها.

**الحجر الزراعي** : وهو منع دخول الآفات الزراعية والتي تهدد اقتصاد الدول الزراعية فعظم الدول المتخصصة في نوع من لإنتاج الزراعي والتي يعتمد عليه اقتصادها القومي تحاول أن تحافظ على جودة إنتاجها

حتى يمكنها أن تنافس به منتجات الدول الأخرى في الأسواق العالمية، وفي حالة دخول أي مرض زراعي إلى إنتاج الدولة فإنه سوف يسبب خسائر كبيرة. كما يسئ إلى سمعة منتجاتها وهذا بدورة يؤثر على هبوط سعر السلعة. من أجل ذلك تحافظ الدول الزراعية على مراقبة المنتجات الزراعية على طول حدودها. بالإضافة إلى ذلك قد تنقل بعض الموارد الزراعية أمراضاً فتاكة إلى البلاد. فكثيرا ما نري منع استيراد بعض الفواكه من الدول التي تنتشر فيها الكوليرا0 مثلاً لأن بعض الفواكه تساعد على نقل هذه الأمراض، وهنا يأتي دور وزارة الزراعة في مراقبة مداخل الدولة.

2-**مراقبة ومنع دخول الأشخاص الخطرين على الأمن:** كالمجرمين والهربين والمخربين، حيث تمنع وزارة الداخلية خروج المجرمين الخطرين من بلادها إلى الدول الأخرى حتى لا يسيئوا إلى سمعة البلاد. أما بالنسبة للمهربين فمن واجب الدولة أن تحمي اقتصاد البلاد فقد يسبب تهريب بعض السلع التي تنتج في البلاد إلى تدهور صناعاتها المحلية، وقد يترتب على ذلك الرجوع بالوطن إلى الوراء بدلا من مساعدته في التطور الاقتصادية وخاصة أن الصناعة في حاجة إلى حماية الدولة في أول عهدها وإلى أن تتحسن وتصبح قادرة على منافسة المنتجات المستوردة من خارج البلاد.

3-**منع دخول الأفكار والمعتقدات** : ممثلة في الصحف والمجلات والكتب التي تنشر مبادئ ضارة تشكك في المفقدات السماوية أو المبادئ والأفكار التي تربط بين أجزاء الدولة.

4-تحديد هجرة الأفراد والانتقال عبر الحدود وتحديد الزائرين والعمال ورجال الأعمال ومراقبة المهربين.

5-حماية الإنتاج الاقتصادي من خلال ضبط العملة المهربة والمعادن الثمينة، وجمع الضرائب والرسوم الجمركية ومراقبة الصادرات والواردات، والتحكم في نوع وكمية السلع لمنع منافسة البضائع الوطنية.

6-تنظيم حركات القبائل الرعوية المتحركة خلف قطعان ماشيتها بين دولتين أو أكثر وخاصة إذا كان الإقليم يقع في المناطق الجافة أو شبة الجافة حيث لا تسقط الإمطار بانتظام، من أجل ذلك سمحت الدول بأن تسهل حركة انتقال الرعاة إلى مناطق المراعي وحيث تسقط الإمطار ويظهر العشب، هذا بالنسبة للدول الواقعة على أطراف الصحاري. أما الدول الواقعة في المناطق الجبلية التي تمر عليها الحدود فإن إجراءات شبيهة بذلك قد اتخذت لتسهيل حركة الهجرة الصيفية للرعاة حيث يصعد الرعاة بقطعان ماشيتهم إلى الجبال في أثناء فصل الصيف ويهبطون إلى الوديان في أثناء فصل الشتاء إذ أن الرعاة لا يهتمون بوجود الحدود السياسية. فقد ينتقل الراعي من دولة إلى أخري دون أن يعلم أنه خرج من حدود أراضي الدولة الأولي إلى حدود وأراضي الدولة الثانية ، كل ما يهم هو البحث عن العشب وموارد المياه

7-تنظيم حركة انتقال العمال بين الدول وبعضها البعض وخاصة الدول الصناعية.

8-تؤثر الحدود في السكان الذين يعيشون على جانبيها فتطبعهم بطابع خاص فيكون لهم حقاقتهم الخاصة ونشاطهم الاقتصادي الخاص بهم.